الديون تُصادر مستقبل الفتيات: صيحة مُوحّدة للتحرّك

"حين تُجبر الحكومة على سداد الديون بدلاً من توفير مقومات الحياة للشعب، فإن الفتيات يدفعن الثمن الأغلى. علينا أن نُعيد بناء منظومة الديون المتهالكة لنقدم احتياجات المراهقات على مصالح الدائنين." — ملالا يوسفزاي

أزمة الديون تُصادر مستقبل الفتيات، ونحن نطالب باتخاذ إجراءات حاسمة. نحن فتيات، وقائدات شابات، ومناصرات لحقوق الفتيات من شتى ربوع العالم، نُناشد الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الدائنة الخاصة والرسمية، وخاصةً مجموعة العشرين، إلى وضع حد للضرر الذي تُسبّبه الديون للفتيات وإعادة صياغة القواعد بالتعاون معهن.

يعيش أكثر من 40% من البشر في دولٍ تُنفق على فوائد الديون أكثر مما تُنفقه على حياة الإنسان وصحته وتعليمه. تنفق الدول العشر التي تواجه فيها الفتيات أكبر العوائق أمام التعلّم أربعة أضعاف ما تنفقه على تعليم الفتيات من أجل سداد الديون. بينما تُقلّص الحكومات الخدمات الحيوية إرضاءً لجيوب الدائنين، حيث تُحرم المراهقات من التعليم والرعاية الصحية، ومن حصن الحماية الذي توفره هذه الخدمات، ليقعن أسيرات في دائرة مفرغة من الهشاشة والتهميش.

إن تدابير التقشف الناتجة عن الديون تُحوّل 12 عامًا من التعليم المجاني والآمن والجيد إلى ترف لا يستطيع تحمّله سوى القليل. والفتيات هنّ الضحية الأولى عندما تُثقل كاهل الأسر التكاليف الدراسية المتزايدة. كما يؤدي ارتفاع الضرائب المفروضة على مستلزمات الدورة الشهرية وتخفيضات دعم الصحة الحيضية في المدارس إلى بقاء العديد منهن في المنزل أثناء فترات الحيض، مما يزيد من مخاطر التسرب الدراسي. تفتقر المدارس إلى الموارد اللازمة لتقديم مواد حيوية مثل التثقيف في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتي قد تُمكّن الفتيات وتقلل من عدم المساواة بين الجنسين.

تُجبر التخفيضات في الخدمات الصحية والاجتماعية الفتيات المراهقات على سد فجوات الرعاية، مما يُبعدهن عن التعلّم والفرص. كما أن الفتيات الحوامل أو اللاتي يحملن مسؤولية الأمومة يكنّ الأكثر عرضة للخطر مع تضاؤل عدد العاملين في العيادات أو إغلاقها نهائيًا. تدفع الفتيات اللواتي يواجهن تحديات متعددة ومُتفاقمة -مثل الإعاقة أو الأصل العرقي أو النزوح- ثمنًا باهظًا نظرًا لتقليص البرامج المُتخصصة أو الشاملة.

بينما تواصل الحكومات إعطاء الأولوية لسداد الديون -حتى في مواجهة الطوارئ كالأزمات المناخية أو الصراعات- تتزايد مستويات الفقر وانعدام الأمان، مما يدفع العائلات إلى مُجابهات مؤلمة مثل الزواج المبكر والاستغلال. مع تراجع استثمارات الحكومات في التعليم والحماية الاجتماعية الأخرى، تقع أعداد متزايدة من الفتيات في دوامات من الإقصاء الاقتصادي والهشاشة.

"لا ينبغي النظر إلى التعليم على أنه مجرد بند في المصروف المنزلي؛ بالنسبة لفتيات مثلي، التعليم هو سبيلنا الوحيد نحو الأمان والاستقلال."

— **سارة**، طالبة في المرحلة الثانوية في باكستان

تضع الديون الفتيات على حافة الهاوية، حيث تسرق أحلامهن وتُضعف قوتهن على رسم مستقبلهن.

إن الحكومات والمؤسسات والدائنين من القطاع الخاص الذين يديرون دفة القرارات المُتعلقة بالديون لا يكتفون بالتقاعس فحسب، بل يعززون الأنظمة التي تضر بالفتيات، بينما يحرمونهن من إظهار قيادتهن في الساحات العالمية الرئيسية مثل مجموعة العشرين والمناقشات الأممية -بما في ذلك مؤتمرات الأطراف (COP)- وكذلك في مفاوضات الديون الرسمية.

"عندما تصل الموارد إلى الفتيات الأكثر احتياجًا، فإننا لا نُزيل الحواجز مثل تكلفة الفوط الصحية فحسب، بل نخلق أيضًا بيئة يمكن لكل فتاة فيها البقاء في المدرسة والتعلم والازدهار."

— **سعاداتو سيدو إدريس**، ناشطة في مجال تعليم الفتيات في نيجيريا.

نحن تحالف مُلتزم بحقوق الفتيات وندعم الفتيات بصفتهن صاحبات حقوق وقائدات في معركة العدالة ضد الديون. معاً، سنمضي قدماً في سبيل إصلاح عالمي للديون من شأنه أن:

1. **وقف الضرر الناجم عن الديون فورًا.** يجب على الدائنين – وصندوق النقد الدولي أولهم – أن يرفعوا على الفور قيودهم وشروطهم القاسية التي تُجبر الحكومات على تقليص الخدمات الأساسية. حيث أن تلك الإجراءات التقشفية تجرّد الفتيات من حقوقهن، وتجعلهن عُرضة للمخاطر، وتُصادر مستقبلهن.

2. **سد فجوة التمويل الخاص بحقوق الفتيات.** إن إصلاح نظام الديون الجائر -إلى جانب قواعد التمويل الدولية الأكثر إنصافًا- يمكن أن يحرر مليارات الدولارات اللازمة لتمكين الفتيات والتنمية الاجتماعية. كما أن تحديد سقف لمدفوعات الديون بنسبة 10% من إيرادات الدول من شأنه أن يُحرر 506 مليارات دولار لتأمين التعليم خلال خمس سنوات. وعلى الحكومات أن تبني ميزانيات وتشريعات مُراعية للنوع الاجتماعي وفعّالة على المستوى الوطني، لضمان توجيه الأموال بدقة لتأمين حقوق الفتيات.

3. **ضمان الإدماج المنهجي للفتيات والشابات في مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالديون.** يجب الاعتراف بالفتيات والشابات كونهم صاحبات حقوق وخبيرات في عمليات صنع القرار ووضع السياسات المُتعلقة بالديون. يتعين على الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات الدائنين إيلاء الأولوية لمشاركة الفتيات وانخراطهن الفعّال والهادف لضمان سماع أصواتهن واستجابة صناع القرار المُتعلق بالديون بفاعلية.

4. **إرساء تدابير حماية صارمة في جميع آليات الديون لردع تفاقم الأذى أو التهميش.** يجب على المؤسسات المالية الدولية، وجميع الدائنين (الحكومات والقطاع الخاص)، ووكالات التصنيف الائتماني، إعادة صياغة جوهر منظومة الديون العالمية. كما يتعين مراجعة مسارات اتخاذ القرار، وهياكل العمل، والاتفاقيات، وأدوات تقييم الجدارة الائتمانية لضمان الفهم الحقيقي لحقوق الفتيات، احتياجاتهن الحيوية، وأسبقياتهن والاستجابة لها بفعالية في ظل أزمة الديون.

التغييرات التي نلتمسها

- **يتعين على قادة مجموعة العشرين التوصل إلى اتفاق لإصلاح ميثاق العشرين (G20) لحل مشكلة الديون** ليُقدم إعفاء أسرع وأشمل ومقيدًا بجدول زمني — مع تجميد فوري لسداد الديون لجميع المدينين خلال إعادة الهيكلة، وليصبح هذا معيارًا جديدًا يضع حقوق الفتيات في المقدمة.

- **ويتعين على المؤسسات المالية الدولية وجميع الدائنين** التوقف فورًا عن فرض تدابير التقشف على الحكومات ذات الدخل المنخفض، وتعليق سداد الديون تلقائياً أثناء الأزمات، وإعادة هيكلة سقف خدمة الدين بنسبة 10% من الإيرادات الوطنية. وعلى الدائنين الحفاظ على مُخصصات الرعاية الاجتماعية ودعم التطوّر نحو موازنة تراعي الفوارق بين الجنسين، بما ينسجم مع أجندة عمل أديس أبابا وتعهد إشبيلية. ويُراعى تأسيس هيئات استشارية دائمة للشباب والمجتمع المدني. ويتعين إسقاط الديون الباهظة والديون غير المشروعة بالكامل.

- **يتعين على صندوق النقد الدولى والبنك الدولي** تعديل آليات قياس القدرة على تحمل الديون لتعكس بوضوح قدرة الدول على الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وأهداف المناخ. ويُراعى أن تكون الوحدات المعنية بالنوع الاجتماعي داخل تلك المؤسسات ممولة ومُمكّنة. وعلى صندوق النقد الدولي مراجعة سياسته المتعلقة بـ "الحدود الدنيا للإنفاق الاجتماعي" لمواءمة حقوق الفتيات والمعايير العالمية للحماية الاجتماعية، وبناء هذه الحدود الدنيا على الاستراتيجيات التنموية الوطنية وتحويلها إلى التزامات شفافة ومبنية على النتائج تعزز بدائل للتقشف.

- يتعين على الحكومات التوصل إلى **اتفاقية إطارية جديدة للأمم المتحدة بشأن الديون السيادية** تعزز حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة — مع إشراك فعّال للفتيات والشابات القائدات في التصميم والتنفيذ والرقابة من خلال المجتمع المدني ومشاركة الدول الأعضاء.

- وينبغي **للحكومات الوطنية** -بما في ذلك تلك المُثقلة بالديون- الوفاء بالتزاماتها تجاه الفتيات من خلال أهداف التنمية المستدامة، وإعلان ومنهاج عمل بكين، والإطار الدولي لحقوق الإنسان. يتعين على الحكومات:
  - منح الأولوية للإنفاق العام، واقتصاد الرعاية، والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لضمان تدفق الموارد الناتجة عن تخفيف عبء الدين مباشرة لتحقيق حقوق وأولويات الفتيات.
  - إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني وضمان التمثيل الفعال للفتيات والشابات.

- يجب على **الهيئات التشريعية في المراكز المالية الكبرى** سن قوانين تُلزم الدائنين من القطاع الخاص بالمشاركة في تخفيف عبء الدين على قدم المساواة وحظر "التقاضي الجشع" — وهي الدعاوى القضائية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب غير عادلة بدلاً من السعي المشروع للعدالة.

- يتعين على **بنوك التنمية مُتعددة الأطراف والحكومات الدائنة توسيع التمويل الممنوح على شكل منح للمبادرات التي تقودها وتركّز على الفتيات-** مع توفير تمويل مرن وطويل الأجل يدعم التكاليف الأساسية وبناء القدرة القيادية.

- يتعين على **وكالات التصنيف الائتماني** مراجعة منهجياتها لتأخذ في الحسبان الاستثمارات في التنمية المستدامة -بما في ذلك حقوق الفتيات- وأن تعكس بشكل إيجابي فوائد الاستدامة الناتجة عن عمليات إعادة الهيكلة والمعالجات الطوعية. ويُراعى أن تكون تلك التقييمات علنية. وعلى المدى الطويل، يتعين على الحكومات الدفع نحو إنشاء مكتب عالمي عام للتصنيف الائتماني لتعزيز التقييمات العادلة والخاضعة للمساءلة والمستجيبة للنوع الاجتماعي.

عدالة الديون هي انتصار لعدالة الفتيات. انضموا إلينا لنكتب فصلاً جديدًا من القواعد بإشراف الفتيات.

ملاحظة: تمت صياغة هذا البيان بالتعاون مع إحدى عشرة شابة قائدة مُلهمة من شتى ربوع العالم وبمُدخلات من أكثر من عشرين شريكًا داعمًا، بمن فيهم القادة الشباب. لمزيدٍ من التفاصيل عن هذا البيان، يُرجى الاطلاع على صفحة الأسئلة الشائعة أو التواصل على: ***carron@malalafund.org***